

ما حصل في ذهن بل امر اخر صان لما قلت ليس الشيء بالتعلق نفس الامر من قطع النظر عن الوجود حقيقة
معيه يمكن ان يقال ان هذه الحقيقة موجودة في الوجود وفي الخارج بل الموجود الخارجي بحيث تادونه
في الوجود انقلب كغيره واذا وجد الكيفية لذهن في الخارج كان عين المعلوم الخارجي فان كان المراد
وجود الاشياء انفسها في الوجود وجودها في الوجود وان انقلب حقيقة اخرى فذلك حاصل وان
ايدى انما وجد في الوجود يافته على حقيقتها الغيبية لم يعلم ولسببها وجوده في الوجود الدليل ان الحكم عليه
بوجوده عند العقل وفي الوجود الحكم عليه ولا يخفى ان هذا الحكم ليس بغير كونه وادله في الوجود
نفس الامر محتمل ان يوجد في الوجود وجد في الخارج كان متصفا بالوجود وان انقلب بغيره
وهو متعدل الوجود فان حصل انما تصور هذا الانقلاب لو كان بين الموجودات الخارجية من الموجودات
والاخرى من الكيفيات الذهنية في الصور العقلية مادة مشتركة يكون كسب الوجود والظلال في الوجود
الوجود الضمني من متوله المعلوم كما قرر في الوجود السوي المبني في ذاتها حتى يتبين وجودها
بالصورة تامة مائة و تارة تارة وان لم يكن هناك مشترك بين جميع الموجودات قلت انما استدل
بذال الانقلاب لا يوجد اجمع الخارجي وادى وجوده كالتصديق المنطقية جنبا والمادة والوجودات
انقلاب نفس الحقيقة تماما الى حقيقة اخرى فلا يستعمل مادة مشتركة موجودة بينهما في فرض العقل
التصور هذا الانقلاب امر صاعقا فان قلت الموجود الذهني معاربا لوجوده في الحقيقة والذات
حتى العكس العالي للامر العيني فاية الامر انك قلت ان الموجود الذهني اذا وجد في الخارج كان عين
المعلوم الخارجي كان عين المعلوم الخارجي بل العكس فان اردت انما اذ وجد في الخارج حقيقة ذهنية
كان عين المخرج الخارجي فهو غير متقول من الحقائق وايضا عين هذه الحقيقة الذهنية كان متصفا
بالوجود والعيني وهذه متعدل التصرف في الوجود وان اردت انما اذ وجد في الخارج متعلق حقيقة
الى الحقيقة التي رتبها كان عين الامر الخارجي بل العكس ان يكون وجوده كل شيء في المبدأ مثلا وجد متصفا
بتعلق الامر من كان فرسا في وجود المبدأ في الوجود العكس وجود الارض وهو الساتر في الوجود
الاشكال الالهية والارادة على هذا القول لا يمكن ان يكون في الحقائق الذهنية ربط
خاص بصورة ذهنية حال لها انما صورة هذا العقل فيها ذلك الربط وحقيقة ذلك الربط انما هو
وجد في الخارج كانت غير مما الرتب من بلزم ان يكون وجود كل شيء وجود كل شيء فاقول ان الحكم

وجوده

فرق بين ان حال الوجود اشتراك في الخارج وانقلب حقيقة في حقيقة كان عين سب او يقال
انه لو وجد في الخارج كان عينه توكل ان اردت انما اذ وجد في الخارج حقيقة لذهنية كان عين
الامر الخارجي فهو غير متقول فقلت المفروض ليس هذا الصواب لموضوع وجوده الخارجي فقط فان
وجوده الخارجي يستلزم انقلاب حقيقة او الحقيقة لذهنية مشروط بالوجود الذهني والخارجية بالوجود
الخارجي وبالجملة في وجود الامر الذي في الخارج مجابة عن انقلاب حقيقتها الى الحقيقة الخارجية او تبين
لهذا الانقلاب في حقه برهان قلت قد تقر عند اصل التحقيق ان المعلوم بالذات هو الصورة كما سبق
في هذا الموضع وتلك كما تم فعليا ما فرزت بحسب ان تصور كل امر كغيره نفسه او لا وبالذات
والمعلوم بالذات بالعرض مع الامر ليس كذلك انما اذا اشتراكا حاشا عند تصور الاشياء ولم يحد
المعلوم الا الحقيقة التي رتبها التي ليست كغاية الوجود انما ملاحظ ذلك الامر على حقيقتها الى
فخرج فلا يرد هذا الحكم في التحقيق مع تمام كماله على الا نام الا لا شرف الاثني
في الاشارة الى التحقيق المحي والظاهر في حقا ما هذا المبحث المفصل الذي جار في اشكاله
مذاهب الافهام وعققت نوازل التحقيق وساس الاوامر على ما اسطره على العارفة ليقول
وبالعقد التوفيق اما الاشكال الاول فانه على اصحاب المعلوم الاول المعاملين بوجود الاشياء المحسوسة
في العقول المتبادر ولم يترسوا في ذلك ليل شان و برهان وان كالا ينبغي على مسيح اقوالهم ولا يرتفع
على من اثبت وجوده الاخر لا كالحسنة سوى هذا الوجود العيني بالجملة فاما اثبت اوله الوجود العلمي انك
الاشباح وجوده افرسوى ما يبرهن على الخواص الظاهرة بهذا الوجود وينتف عن القوى الباطنية
انفس المجردة المرتب من مقارنته في من دون الوجود بل في الحقائق المعاملين كالمناها ما عرفت
القوى الظاهرة او القوى الباطنية وبالجملة حتى ان التسمية المجردة باوراك القوى الظاهرة بوجود هذا العالم
الجسماني و باوراك القوى الباطنية على ثبوت عالم آخر هو فيه المصباح في من موجودات هذا العالم
من العقائد والاشكال الالوان لانها تدرك ما شاهدها مرة من اشخاص هذا العالم بعد انعكاسه
في العالم على الوجود الذي شاهدها من المقدار والشكل بمنتقب عند المدرك خصوصه وله وجوده
في الحسنة هذا العالم بل يفرض وجوده في عالم آخر فذهب افلاطون والقدهاء من الحكماء والكبار واصل

عقود علم

والزيادة واما الاشكال الخامس فاعلم ان القدماء الحكما كالفيلسوف وغيرهم
 ذهبوا الى ان الطبايع الكلية وجودا جينا خارجا للمادة ووجودا ماديا بغير
 حاجتها للمواد حتى انهم من تلكه ان الانسان الحي ووجودا خارجا للحيوان ووجودا
 وجودا فخره الاشخاص والوجود الاول ان لا يتغير والفايز حادف ويستدلوا
 على صان الانسان مثلا من واحد سوى في الاشخاص وبعضهم يطلقون على الاشخاص
 ما ذق وجوده ليس وجود تلك الاشخاص على وجوده فانه كالمادة المقارنة
 سواء الاشخاص السبع في الشفا فكل اسباب معلوم او لها فتم ان الشا انه وجودت
 جسمه لم يفرق به اعتباره كان مجردا عنه في الوجود كما ان اذا التفت الى الوجود
 وحده وهو من النفا حاشه الانتفاك الى رتيه فقد جعل غير ما هو لوقته فتم
 انه فتم المعقولات الموجودة في هذا العالم لما كان العقل ينالها من غير ان
 يتعرض لما يقارنا ان العقل انما ينال المفارقات وليس كذلك بل لكل
 شئ اعتبار حيث ذاته ونسب حيث اضافته الى مقارن اعتبار المعية وهو
 المفارقة للمدافرة المفارقة فاشا على علم في امر الواحد فادقلنا ان الانسان
 من واحد لم يذهب فيه الى ان من عدده واحد وهو وجوده كغيره من الاشياء
 واحد لا يتغير من غير هو كما باننا بناء شرفين فهو لا لا علمه انما ينظر الى الاشياء
 كثيرة ان مضاه واحد وبعض به ان الى واحد مضاه فتمنا سابقا الى ماده من
 بالمدافرة النفا حاشه كاني يحصل منها هذا الشيء الواحد وكذلك اس واحد يستحق الى
 الذين تنطبق فيه كاني يحصل منه هذا الشيء الواحد واذ سبق واحد يعطى الآق
 كما حركه المثل واحد على ماده فيها رطوبة اظرت من آق فلو نوهوا من الواحد
 كفاهم ما لمع تماثلا فتم ان كذا من حيث هو كذا اشرفه بيان له في المدفوق
 مناقض راجعا فتم انما اذ قلنا ان الانسان نية وجودا ماديا باقية ان هذا القول
 هو قولنا ان نية واحدة او كثيرة وانما يلزم لو كان الانسان نية والانسان الواحد

المعروف

من واحد ولا يلزم ان يحسوا انهم اذا سلموا لا يلزم ان الانسان باقية فقد يلزم
 ان الانسان الواحد بعصها باقية حتى تصفو الانسان نية ازلية وانظر ما ذهبوا
 اليه في فصل آق بان لو كان للتعليمات ابي المقادير افراد مجردة فاما ان يكون
 في المحسوس تعليم البتة او لا يكون فخطا الثاني يجب ان لا يكون تدوير ولا يرجع ولا
 عدود المحسوس واذ لم يكن شئ من هذا المحسوس كيف السبل الى اثبات وجود
 بل الى تعليلها فان حيد تعليلنا لذلك من الوجود المحسوس حتى لو تدبنا وادعالم
 نفس شيئا منا فكلنا ان لا نخيل بل لا يعقل شيئا منها على انما ابتنا وجود كثير منها
 المحسوس على الاول تطبيع المقادير حسب امرها مطابقة بالحد والمخالفات
 او بتانية له وعلى الثانية لا يلزم الوقت هو امر ان هذه الطبايع وجودات بخارفة
 ولم يتدما استدلاله وجود المفارقة وعلى الاول فاما ان يجوز على عقايق الحاديات
 انفارقة عن اقله اولاد على الفلذ كيف يشاءك في الحقيقة للمفارقة وعلى
 الفلذ يكون من شأن تلك المفارقات ان تصير اودية ومجردة وبالعكس وهذا خلاف
 ما عقوله وينواع عليه واليم هذا خلاصة كلامه ومداره على حساب ان القدماء لما
 ردوا ان حقايق الانواع لما عقلت مفارقة للمادة وتماثلا كان لها وجودية
 في الاحيان كالكوكب وردوا ما اوردوا العلم اثبتوا بذلك الكلام الوجود النفس
 تلك الطبايع بالكلية مفارقة للمادة ولما حقا كما يخص المعال اول نية
 الوجود المرر عن شياهم وادادوا بالزيتما وجوده في العصر الاول والنو الطبايع
 والعقل الكل الذي يشته انما لاطون واسا ينده تطبيع فيه صدور جميع الموجودات
 وهو المعال الاول وهو ان في جميع صورته المقصود من هذه النقول التعليل
 ان لا حدان تنك بالاشكال الخامس لا ثبات حقيقة ما ذهب اليه القدماء و
 جبابرة على ما حققناه ذلك فاسبق فاذ الانسان انما حقا بان ان بالحقيقة
 العيشة بل الانسان انما هو الحقيقة العيشة لانها من الحيوان الناطق لا المصدر الذي به
 اذ الحقيقة العيشة التي لو كان المشروطه بطلق الوجود وان الوجود المطلق من حيث هو